E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1997/2/Add.30
23 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الخامسة

٧ - ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧

التقدم العام المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

تقرير الأمين العام

إضافة

المعلومات اللازمة لعملية صنع القرار*

(الفصل ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - اختيار الأهداف الرئيسية	١ - ٦	٣
ثانيا - تقديم التقارير عن أوجه النجاح وتحليلها	٧ - ١٠	٤
ثالثا - التغييرات الواعدة	١١ - ١٧	٧
رابعا - التوقعات غير المنجزة	١٨ - ٢١	٩
خامسا - الأولويات الناشئة	٢٢ - ٢٤	١١

* أعدت هذا التقرير إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بوصفها الجهة التي تتولى إدارة مهام الفصل ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الجهة التي تتولى مهمة رصد الأرض، وفقا للترتيبات التي أقرتها اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة. وهذا التقرير حصيلة للتشاور وتبادل المعلومات بين وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والوطنية والوكالات الحكومية المعنية وطائفة أخرى من المؤسسات والأفراد وممثلي الفئات الرئيسية.

110297 110297 97-01935

المحتويـات (تابع)

الصفحة

الأطـــر

١ - مؤشرات التنمية المستدامة ٥
٢ - قاعدة البيانات البيئية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٦
٣ - برنامج شبكة التنمية المستدامة في الصين ٩
٤ - معوقات إدماج قاعدة البيانات ١١
٥ - المعلومات اللازمة لصنّاع القرار ١٢

أولا - اختيار الأهداف الرئيسية

١ - ينظر هذا التقرير في التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الواردة في الفصل ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١ (المعلومات اللازمة لعملية صنع القرار)[١]، واضعا بعين الاعتبار المقررات التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة بشأن هذا الموضوع في الأعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ في دوراتها الثانية والثالثة والرابعة، على التوالي.

٢ - ويهتم الفصل ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١ بتحسين محتوى وشكل ومدى توافر المعلومات اللازمة لصناع القرار على جميع المستويات، من المستويين الوطني والدولي إلى المستويين الجماهيري والفردي، وهو ما يحتاج إلى مواصلة التركيز على تنمية القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها وتطبيقها ونشرها على الصعيدين الوطني والمحلي.

٣ - وتشكل المعلومات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عناصر جوهرية في تنفيذ مبادئ جدول أعمال القرن ٢١. ويحتاج إدارة هذه المعلومات واستعمالها إلى هياكل أساسية ومهارات ودرايات فنية متخصصة. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يجري إعداد المعلومات المتعلقة بالشواغل البيئية والإنمائية وتنظيمها وتقديمها إلى صناع القرار بطريقة تولد لديهم الالتزام السياسي بالاستجابة لها.

٤ - ويتبوأ الالتزام بتطبيق الفصل ٤٠ مكانة عالية على الصعد المحلي والإقليمي والدولي، حسبما كشفت عنه قرارات لجنة التنمية المستدامة في دورتيها الثالثة والرابعة. ويسعى صناع القرار إلى الحصول على معلومات موثوقة ومعنية، وقد أبدوا من جانبهم تأييدهم على وجه العموم للبرامج المتعلقة بجمع المعلومات وتحليلها في حدود الموارد المتاحة. وتقوم هذه العملية بطبيعتها على المشاركة سواء من ناحية جمع البيانات أو استخدامها، سيما وأن تخزين المعلومات ونقلها أصبح الآن يجري بشكل متزايد بالوسائل الالكترونية. وقد استنهض التركيز على تحسين المعلومات وزيادة توافرها من ثم، مشاركة المنظمات غير الحكومية والفئات الرئيسية الأخرى على كافة الصعد. وأخيرا، نفذت منظومة الأمم المتحدة طائفة من الأنشطة تستجيب بها للفصل ٤٠ ضمن مساعيها الرامية إلى ترشيد قواعد بياناتها المتعددة وتعميم استعمالها.

٥ - ويحدد الفصل ٤٠ مجالين برنامجيين للتنفيذ هما: (أ) سد الفجوة في البيانات؛ و (ب) تحسين توافر المعلومات، وهما لا يزالان الهدفين الرئيسيين المنشودين في سياق استعراض عام ١٩٩٧ الذي تجريه الجمعية العامة لجدول أعمال القرن ٢١.

٦ - ملحوظة بشأن هيكل التقرير: يتعذر التمييز بشكل واضح بين تعبيرات "النجاح" و "التغييرات الواعدة" و "التوقعات غير المنجزة"، فكثير من الأهداف يندرج عمليا في جميع الفئات الثلاث. ومن الممكن الاستدلال على شواهد واضحة للنجاح، لكنه أبعد من أن يكون نجاحا كاملا أو شاملا. ومن الممكن أيضا

الوقوف على التقدم المحرز، إلا أنه قد لا يصل إلى حد تحقيق الهدف. وربما تكون الجهود المبذولة بطيئة بسبب القيود التي تفرضها البنية الأساسية والموارد، فيستمر من ثم عدم تحقيق التوقعات. إلا أنه من الخطأ افتراض أن شيئا لم يتحقق، أو أن شيئا لا يجري تحقيقه. ومن المهم عموما ملاحظة ما أحرز من تقدم حقيقي في تنفيذ الفصل ٤٠، أنجز بمبادرات وبعمل دؤوب من جانب الحكومات الوطنية ومجموعة كبيرة من الهيئات غير الحكومية، والمجتمع الدولي حرصت جميعا على العمل معا بشكل متضافر.

ثانيا - تقديم التقارير عن أوجه النجاح وتحليلها

سد الفجوة في البيانات

٧ - تمثل المؤشرات أداة رئيسية لمساعدة صناع القرار في استكناه المشكلات والاتجاهات وكفالة فعالية السياسات والاجراءات. وتعينهم أيضا في التعرف على البيانات المطلوبة على مختلف الصعد، دولية كانت أو إقليمية أو وطنية أو دون وطنية وفي صوغ إطارين مفاهيمي ومؤسسي لجمع البيانات وتحليلها وتقديم التقارير عنها. ولا يتجلى التقدم المحرز في تنفيذ الفصل ٤٠ من جدول القرن ٢١ مثلما يتجلى في مجال وضع مؤشرات التنمية المستدامة. فعلى الصعيد الدولي، وعلى أساس برنامج العمل وخطة التنفيذ التي أقرتها لجنة التنمية المستدامة، بذل جهد تعاوني بين عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في إطار منظومة الأمم المتحدة، أسفر عن اعتماد وإعداد منهجيات لقائمة توافق مبدئي تتضمن ١٣٤ مؤشرا لمساعدة البلدان في قياس التنمية المستدامة. وبوسع البلدان أن تختار من القائمة بالطريقة التي تناسب احتياجاتها الذاتية. وفي الوقت الحاضر يوجد ٣٠ بلدا في كافة مناطق العالم يطبق برامج لوضع مؤشرات للتنمية المستدامة كوسيلة لتنظيم المعلومات اللازمة لصناعة القرار على الصعيد الوطني (انظر الإطار ١). وقبل انعقاد مؤتمر ريو في عام ١٩٩٢، كان عدد البلدان التي شرعت في تنفيذ أعمال في هذا المجال لا يتجاوز حفنة قليلة. أما الآن فيؤكد إثنا عشر بلدا موزعا على مناطق العالم عزمه على اختبار المؤشرات نيابة عن لجنة التنمية المستدامة. وقد بدأت بالفعل عملية اختبار المؤشرات في اجتماعي الخبراء المعقودين مؤخرا في جنيف (ونظمته الأمم المتحدة) وفي غينت ببلجيكا (ونظمته حكومتا بلجيكا وكوستاريكا) من خلال إجراء مشاورات مع البلدان المعنية واعتماد مبادئ توجيهية موحدة للاختبارات التي تجري على الصعيد الوطني. من ناحية أخرى، بدأ عقد اجتماعات اقليمية لمواصلة العملية وتوفير تدريب في مجال استخدام منهجيات المؤشرات. وفي غضون ذلك يمضي العمل قدما في قطاعات مختلفة لوضع مؤشرات قطاعية أكثر تفصيلا بشأن الاستدامة. ويستمر العمل أيضا في دوائر المجتمع العلمي من أجل إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية في مقاييس أكثر تكاملا.

الإطار ١ - مؤشرات التنمية المستدامة

في اليابان، خولت "الخطة الأساسية للبيئة" الحكومة إجراء دراسات ووضع مؤشرات شاملة لقياس التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف الخطة وتوفير أساس لمتابعتها وتنقيحها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ رتبت وكالة البيئة لانعقاد فريق خبراء دراسي يتناول بشكل موسع مفهوم المؤشرات ويضع لها إطارا عاما ويستعرض الخيارات المتاحة في مجالها، مستفيدا في ذلك من أعمال لجنة التنمية المستدامة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومن الأنشطة الدولية والوطنية الأخرى.

وفي المكسيك، يحتل وضع مؤشرات التنمية المستدامة في الوقت الحاضر أولوية عليا للوكالات الوطنية التي تشترك بصورة مباشرة في جمع وانتاج المعلومات المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية. وجرى توسيع نطاق العمل الذي بدأ من قبل في انتاج الإحصاءات البيئية لكي يستوعب مؤشرات التنمية المستدامة. وأمكن إحراز هذه المنجزات أولا، نتيجة لمؤتمر ريو، وفيما بعد، نتيجة لاتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) وعضوية المكسيك في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وفي المغرب، جرى في إطار استراتيجية التنمية الاجتماعية المعلنة في حزيران/يونيه ١٩٩٥، وفيما بعد في الاستراتيجية الوطنية للتنمية التي أصدرتها وزارة البيئة، تناول تفصيلي لمجموعة المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة المتصلة بأعمال لجنة التنمية المستدامة.

وفي نيجيريا، قطع التقدم المحرز في وضع مؤشرات التنمية المستدامة خطوة إلى الأمام صادفت القيام مؤخرا بتحضير الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. ويجري الترتيب حاليا لعقد اجتماع لفريق خبراء متعدد التخصصات لاستعراض المؤشرات المتاحة وكفالة تناسقها ضمانا لفعالية الاستراتيجيات.

٨ - وقد أحصى جدول أعمال القرن ٢١ ثلاثة أنواع لفجوات البيانات: (١) الفجوات في نوع البيانات التي يجري تجميعها؛ (٢) والفجوات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛ (٣) والفجوات بين مختلف الصعد الجغرافية، أي الدولي والاقليمي والوطني ودون الاقليمي. وأمكن تضييق جميع هذه الفجوات بدرجات متفاوتة، غير أن النجاح المحرز في هذا المجال لا يزال محدودا ويحتاج إلى دفعة قوية والتزام متزايد بتوفير الموارد.

٩ - وجرى على الصعيدين الدولي والاقليمي استقصاء معظم فجوات البيانات التي يحددها الفصل ٤٠ وإدراجها في قوائم، وهي تتصل بمجالات مثل، نوعية الهواء في المناطق الحضرية، والمياه العذبة، والموارد من الأرض، والتصحر، وتدهور التربة، والتنوع الإحيائي، وأعالي البحار والغلاف الجوي العلوي، والعوامل الديموغرافية، والتحضر، والفقر، والصحة، وحقوق الحصول على الموارد، ومعلومات عن مجموعة من الفئات الرئيسية في هذا الميدان. وأمكن إحراز تقدم كبير في سد هذه الفجوات عن طريق مبادرات منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية (انظر الاطار ٢) وتعزز هذا الجهد عن طريق تقوية نظام رصد الأرض على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وزيادة عدد الأنظمة التعاهدية الجديدة ذات الأهمية للتنمية المستدامة، وأغلبها موكول اليه إنشاء قواعد بيانات ذات صلة، وانعقاد خمسة مؤتمرات رئيسية أعقبت مؤتمر ريو هي: المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في بربادوس، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في القاهرة، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في اسطنبول. ومن ناحية أخرى يمكن للصحائف المنهجية التي أعدت بشأن مؤشرات التنمية المستدامة أن تسهم في تركيز الاهتمام الوطني على مسألة تحسين توافر البيانات.

الاطار ٢ - قاعدة البيانات البيئية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

للحصول على المعلومات الحيوية اللازمة للتخطيط والإدارة المستدامين لمخيمات ومستوطنات اللاجئين، تستخدم قاعدة البيانات البيئية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نظم المعلومات الجغرافية والنظام العالمي لتحديد المواقع والصور الملتقطة بالتوابع الاصطناعية في جمع وتحليل البيانات البيئية ذات الصلة. وتكفل قاعدة البيانات التكامل البيئي في أثناء المراحل المختلفة لعمليات تقديم المساعدة إلى اللاجئين عن طريق انتاج خرائط بيئية تبين المناطق ذات الأولوية عند تخطيط المواقع ذات الصلة.

١٠ - وعلاوة على ذلك، اتفق كبار منتجي ومستعملي البيانات التي يستعان بها في إجراء التقييمات وتقديم التقارير المتعلقة بالبيئة والتنمية، في سياق اجتماعات نظمها مؤخرا برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، على بذل جهود مشتركة لتحديد مجاميع البيانات الأساسية وزيادة توافرها. وفي سياق تحديد أكثر من ٥٠ متغيرا لهذه البيانات الأساسية التي تحتاج في نهاية المطاف إلى جمع البيانات ذات الصلة بها وصياغتها في نماذج قياسية، تبين أيضا وجود فجوات مهمة، وإزاء ذلك اقترحت برامج عمل لسد هذه الفجوات بالتنسيق مع الأعمال التي يضطلع بها في شأن مؤشرات التنمية المستدامة.

ثالثا - التغييرات الواعدة

سد الفجوة في البيانات

١١ - تحقق في هذا المجال تقدم أقل على الصعيدين الوطني ودون الوطني لكنه تقدم مهم. وتزايد عدد البلدان التي تجري استقصاءات وطنية وتنظم عمليات لجمع البيانات المطلوبة. ويعزى هذا الاتجاه إلى عدة عوامل منها النمو السريع في استراتيجيات وخطط وأهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛ واعتماد مؤشرات على الصعيدين الوطني والمحلي؛ والتصديق على معاهدات دولية ذات صلة؛ وفي بعض الحالات إلى الدعم المقدم من المجتمع الدولي في سبيل بناء القدرات باعتبارها شرطا أساسيا لانجاز هذه الأنشطة. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى برنامج شبكة التنمية المستدامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يدعم الجهود الوطنية المبذولة لجمع مستعملي المعلومات ومنتجيها على الصعيد الوطني بغية تحسين عملية جمع البيانات وتوافرها وتحليلها عن طريق الحوار والاتصال الالكتروني. وحتى تاريخه (٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦) أصبحت هذه البرامج عاملة في ٢٦ بلدا، واعتمدت أموال لأحد عشر برنامجا جديدا. وفي ٣٠ بلدا آخر استكملت دراسات جدوى أو يجري استكمالها، لإنشاء هذه البرامج. وثمة نموذج آخر لهذا الدعم يتمثل في المبادرة المعروفة باسم CC:INFO/Web، التي اتخذتها أمانة اتفاقية الامم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[٢] لتسهيل إنشاء مواقع وطنية على الشبكة العالمية تتعلق باتفاقية تغير المناخ ومساعدة البلدان في تبادل المعلومات ذات الصلة على الصعد الوطني والاقليمي والدولي.

١٢ - لكن التقدم المحرز لم يسر بنسق مطرد أو اكتسب طابعا عاما. فثمة بلدان كثيرة لا تزال تفتقر إلى البيانات الجيدة القابلة للمقارنة في عدد من المجالات الرئيسية، ولا بد لها أن تواجه هذه المشكلة بشكل حاسم، لأن استمرار اعتماد صناع القرار على بيانات قديمة أو خاطئة أو زائفة يؤدي على الأرجح إلى عجز قراراتهم وسياساتهم عن تحقيق النتائج المرجوة منها. ولمواجهة مسألة نقص البيانات المهمة الممتدة لفترات زمنية طويلة، وهي البيانات الضرورية لفهم المشاكل البيئية العالمية، اتجهت المنظمات والدوائر العلمية الدولية إلى إنشاء نظم مراقبة تكفل لعملية جمع البيانات أكبر قدر من التناسق، والفعالية من حيث التكلفة. وأرسيت أواصر للتعاون الوثيق بين الأطراف الحكومية الدولية وغير الحكومية، المشتركة في رعاية النظام العالمي لمراقبة المناخ، والنظام العالمي لمراقبة المحيطات، والنظام العالمي لمراقبة الأرض، وبين هذه الأنشطة وسائر أنشطة المراقبة العاملة الأخرى مثل نظام الرصد الجوي العالمي ونظام رصد الغلاف الجوي العالمي.

تحسين توافر المعلومات

١٣ - وأمكن أيضا قطع خطوات كبيرة في مجال توافر المعلومات خارج إطار جدول أعمال القرن ٢١، نجمت عن التغيرات التكنولوجية السريعة والجذرية في وسائل الحساب والاتصال. فحدث نمو تلقائي في الشبكة الدولية وفي عدد مستعمليها. وزاد الطلب على العرض وبات يفرض ضغوطا مستمرا من أجل التجديد المستمر في الابتكارات. وفي غضون ذلك، اتسع نطاق السوق وزاد مجال المنافسة بدرجة كافية

أدت إلى خفض الأسعار وإلى زيادة أخرى في الطلب واتساع آخر في نطاق السوق. وتساعد هذه التكنولوجيات الجهود المبذولة لتحقيق اللامركزية والتوسع في التفويضات وكفالة المشاركة وزيادة المقدرات.

١٤ - غير أن هذا النمو التلقائي لم يطل عنصرين شديدي التأثير، يتعلق الأول بتنظيم المعلومات الجيدة بطريقة تيسر الحصول عليها بشكل مفيد لصناع القرار؛ ويتعلق الثاني بتفاوت أثر هذه التغييرات على البلدان التي توجد في مستويات إنمائية مختلفة.

١٥ - ومنذ عام ١٩٩٢ اضطلع على الصعيد الدولي بمجموعة أنشطة لتحسين تناسق البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة وتسهيل سبل الحصول عليها. وانعكس ذلك جزئيا في زيادة عدد المواقع المنشأة على الشبكة العالمية، وأصبح لجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة تقريبا صفحات الاستقبال الخاصة بكل منها، وأنشأ برنامج رصد الأرض على نطاق منظومة الأمم المتحدة صفحته المستقلة التي تتضمن وصفا لمصادر المعلومات والأنشطة ذات الصلة على الصعيد الدولي. وأيدت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة توصيات صادرة عن اجتماع مشترك بين الوكالات لتحسين سبل الوصول الالكتروني إلى معلومات التنمية المستدامة[٣]. كذلك، يجري توجيه الأنشطة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بشأن وضع مجاميع البيانات الأساسية الموحدة، إلى تحسين تناسق هذه البيانات وتيسير سبل الحصول عليها، وهو الهدف نفسه الذي تسعى اليه مبادرة CC:INFO/Web عن طريق تعزيز المعايير والنماذج المشتركة في المواقع الوطنية الموجودة على الشبكة العالمية المتعلقة باتفاقية تغير المناخ. وثمة ايضا جهود تبذلها إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة لوضع اسلوب منهجي متناسق ومتوافق في جمع البيانات الإحصائية في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، لا بد وأن تسهم بدورها في تسهيل سبل أكثر تنظيما للحصول على المعلومات. ومن ناحية أخرى، يتزايد عدد المنظمات غير الحكومية الدولية التي تستخدم الشبكة الدولية بنشاط في تنظيم معلوماتها المتعلقة بمختلف نواحي التنمية المستدامة وتيسير سبل الوصول اليها ولا سيما في مجال المؤشرات مثل، شبكة معلومات الاتحاد الدولي لعلوم الأرض والمعهد الدولي للتنمية المستدامة.

١٦ - وأمكن أيضا في البلدان المتقدمة النمو إحراز تقدم مماثل على الصعيدين الوطني ودون الوطني، بالجهود المشتركة للحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ومع أن التقدم المحرز في البلدان النامية أدنى منه في البلدان المتقدمة النمو إلا أن ثمة حركة إلى الأمام على أية حال تتعزز بالإسهامات المقدمة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات شبه الحكومية ومراكز البحوث. وقد وفر برنامج شبكة التنمية المستدامة إلى هذه العملية مساعدة جمة اتخذت شكل الدعم التقني والمالي (انظر الإطار ٣).

الإطار ٣ - برنامج شبكة التنمية المستدامة في الصين

أنشئ برنامج شبكة التنمية المستدامة في الصين على غرار برنامج شبكة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة بعد تكييفه للاحتياجات الخاصة للصين. ويستهدف البرنامج تهيئة بيئة تمكينية للتنمية المستدامة عن طريق تسهيل سبل الوصول إلى المعلومات وتشجيع العمليات الاستشارية على جميع الصعد. وتكمل البرنامج عدة عناصر أخرى تشمل التدريب التقني على استخدام وإدارة الشبكة وقواعد البيانات والمهارات الأخرى. وسوف تستكمل بحلول نهاية عام ١٩٩٦ احدى شبكات المنطقة المحلية.

المصدر: تقرير "التقدم المحرز في جدول أعمال الصين للقرن ٢١" (المركز الاداري المعني بجدول أعمال الصين للقرن ٢١، أيار/مايو ١٩٩٦).

١٧ - وعلى وجه الإجمال، أدى نمو الوعي السياسي بأهمية المعلومات والاتجاه إلى عولمة محتواها وسبل الوصول إليها، والتغييرات التكنولوجية في مجالي الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وبعض الاتجاهات الاجتماعية مثل مشاركة الجماهير والطلب الشعبي على المعلومات، والدعم المبذول من جانب الفئات الرئيسية ومنظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية إلى التأثير في التقدم الاستثنائي المشهود في مجال توافر المعلومات بالوسائل الالكترونية. غير أن هناك اختناقات رئيسية تعترض التوظيف المثمر لهذا التقدم تتصل بمدى تناسق سبل الحصول على المعلومات وكفايتها، وممارسة الرقابة الصريحة على نوعية المتاح منها، وضيق سبل وصول البلدان النامية إلى المعلومات، لا سيما البلدان الأقل نموا.

رابعا - التوقعات غير المنجزة

سد الفجوة في البيانات

١٨ - لوحظ من قبل أن إحراز تقدم في سد فجوة البيانات كانت له نجاحاته وإخفاقاته. فالعمل في إعداد المؤشرات وتصميم نظم المراقبة من أجل سد فجوات البيانات الحساسة قطع شوطا كبيرا إلى الأمام، لكن الموارد التي أتيحت لتنفيذ البرامج كانت محدودة. لذلك، لم تقترن التحسينات المتواصلة في تكنولوجيات جمع البيانات بتحسينات موازية في العملية الفعلية المتعلقة بجمع البيانات وتحليلها رغم أهميتها في توجيه مسار التقدم في اتجاه الاستدامة. وقد جرى تخفيض بعض برامج جمع البيانات مع ما لها من أهمية

شديدة في وضع بيانات السلاسل الزمنية اللازمة للتعرف على الاتجاهات، في حين اتجه بعض هذه البرامج نحو التتجير، مما أسفر عن تقليل كم المعلومات المتاحة لصناعة القرار وإجراء البحوث على الصعيد العام. وكان هذا النقص ملحوظا في البلدان النامية خاصة، ومن ذلك مثل التوابع الاصطناعية التي تقوم باستمرار بمراقبة سطح الأرض، لكنها لا تلتقط الصور التي تهم البلدان النامية عادة بحجة عدم وجود مشترين أو مستعملين لها. ودائما ما يفترض أن البيانات المتاحة كافية وأن المطلوب فقط هو استخدامها بشكل أكفأ، في حين أن الحاصل قد يكون وجود المعلومات بشكل مفرط في مجالات معينة، وشحتها أو انعدامها في مجالات أخرى.

١٩ - وفضلا عن ذلك، يرتهن نجاح كثير من الأنشطة المتصلة بالبيانات (ان لم نقل كلها) بوجود بنية أساسية متينة في مجال الاتصالات تكون أيضا ميسورة الاستخدام من الناحية المالية. وحتى الآن لم ينفذ إلا أقل القليل من أجل تأمين استجابة النظم الوطنية للاتصالات للطلب المتنامي على المعلومات الالكترونية. وهو ما ينسحب بوجه خاص على بعض البلدان النامية التي تفتقر إلى نظم كفؤة للاتصالات الهاتفية تعوق وصولها إلى الشبكات الالكترونية الجديدة.

تحسين توافر البيانات

٢٠ - لا يزال افتقار البيانات إلى "القابلية للتشغيل المتبادل"، بمعنى تناسق الأساليب والتعاريف والنماذج والرقابة النوعية التي تسمح بادماجها، يشكل عقبة رئيسسية أمام توافر البيانات القابلة للاستعمال (انظر الاطار ٤). ويؤدي هذا الوضع إلى تحميل مستعملي المعلومات تكلفة باهظة، حيث يتحتم عليهم تصحيح الأخطاء في مجاميع البيانات كشرط لاستعمالها المتبادل. وتنطوي هذه الخاصية على أهمية بالنسبة للبلدان، وفيما بينها، على اعتبار أن قواعد البيانات العابرة للحدود تفترض وجود بيانات قابلة للتشغيل المتبادل بين البلدان في مسائل أو مجالات محددة كمسألة تصنيف استخدام الأراضي مثلا.

٢١ - ويكمن حل هذه المشكلة في تشجيع مجتمع مستعملي ومنتجي المعلومات على إقرار سياسة توجيهية لتنمية تكنولوجيا المعلومات، ولا سيما على الصعيد الوطني، وهو ما يحتاج على الأرجح إلى ابرام اتفاقات بين مختلف المؤسسات القائمة على تنفيذ برامج التنمية المستدامة. ويتعين أن تتصدى هذه الاتفاقات لمسائل مثل ، معايير البيانات، ومدى توافرها، وتكلفتها وملكيتها وما إلى ذلك من العوامل التي تتيح مقارنة مجاميع البيانات المتأتية من القطاعات المتعددة، وتحليلها وتجميعها لأغراض تخطيط التنمية المستدامة ورصدها.

الإطار ٤ - معوقات إدماج قاعدة البيانات

تتقدم تكنولوجيا المعلومات حاليا بخطى حثيثة في معظم البلدان، غير أن وجهة التنمية في بعضها تفتقر أحيانا إلى التنسيق مما يجعل استخدام البيانات المجمعة المتعلقة بنشاط ما متعذرا مع البيانات الأخرى. وتتجه كل مؤسسة مرجعية إلى اتباع مجموعة تدابير وقواعد ومعايير ذاتية عند انتاج البيانات، لذلك تكون الفروق في مواصفات البيانات من الاتساع بحيث يستحيل عموما ادماجها دون اخضاعها لتصحيحات أو تعديلات شاملة. وفي أغلب الأحيان أيضا تكون تكاليف هذه التعديلات من الارتفاع بحيث تشكل حافزا سلبيا رئيسيا ينفر من استعمال المعلومات. ومن المتعذر أيضا ادماج قواعد البيانات التي أعدت هياكلها على أسس مختلفة، فضلا عن أن استعمال نظم مختلفة في تصنيف البيانات نفسها والتعبير عنها بمصطلحات متباينة يحول دون تحقيق الاندماج.

خامسا - الأولويات الناشئة

٢٢ - علاوة على المسألتين المشار إليهما فيما سبق، أي سد الفجوات الرئيسية في البيانات على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وضمان قابلية مجاميع البيانات للتشغيل المتبادل، يتعين أيضا إحراز مزيد من التقدم في استخلاص المعلومات الحاسمة المطلوبة لصناع القرار وتقديمها اليهم في أشكال يكون بوسعهم استيعابها (انظر الاطار ٥). وينسحب ذلك بصورة خاصة على كثير من العناصر المتفاعلة المحددة لمسألة الاستدامة والتي لم يجر بشأنها حتى الآن وضع الأدوات الكافية أو المؤشرات المتكاملة اللازمة لدعم اتخاذ القرار. في هذا السياق، يمثل العمل الجاري حاليا لوضع النماذج ورسم السيناريوهات جهدا في الاتجاه نفسه. وأحد الجوانب الأساسية في هذا المقام هو بناء القدرة الإقليمية على إجراء التقييمات المتكاملة الداعمة لسياسات التنمية المستدامة. ويتعلق أحد جوانب هذه العملية بالطلب المتزايد بسرعة على المؤشرات بكافة أنواعها، كالمؤشرات التي تقيس الأداء في إطار الاتفاقات الدولية، أو التي ترمي إلى تحسين إدارة مختلف القطاعات، أو المساعدة في صنع القرار ونشر الوعي على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي. وفي الوقت الحاضر الذي تتحقق فيه ابتكارات فائقة في تطوير المؤشرات يتمثل التحدي الراهن في تأمين القدر الكافي من تبادل الخبرات بين جميع الأطراف المعنية، على عديد من المستويات وفي مختلف القطاعات، حتى تنتهي العملية بحلول عام ٢٠٠٠ إلى وضع مجاميع كفؤة وفعالة للمؤشرات من أجل كل غرض.

الإطار ٥ - المعلومات اللازمة لصناع القرار

يحتاج صانع القرار عموما إلى معلومات دقيقة ومتكاملة ومحكمة وتمثيلية تتيح له التعامل مع سيناريوهات مختلفة وتكون قابلة للتواؤم مع الأحوال الوطنية أو المحلية. وينبغي أن تساعد المؤشرات في انجاز هذه العملية. وينبغي أيضا أن تكون البيانات مستكملة ومعنية بالحالة المعاصرة ومحددة من الناحية الجغرافية ومنطوية على بعض التوقع بما يحمله المستقبل، بأساليب النمذجة والاسقاطات ورسم السيناريوهات التي تفضي إلى وضع بدائل للسياسة وبيان الآثار المترتبة عليها.

٣٣ - وثمة مجال رئيسي آخر يتعين تناوله في هذا الصدد هو زيادة مشاركة القطاع الخاص في عمليتي التقييم والابلاغ. فالدور المتزايد للشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم في التنمية وإدارة الموارد الطبيعية، يتطلب اشراكها في جمع البيانات وتقديم التقارير عن الأنشطة التي تضطلع بها. ويحقق مثل هذا الابلاغ مصلحة جماعية لهذه الأطراف، لأن توافر المعلومات الكاملة والموضوعية هو الضمان الوحيد لاتخاذ القرارات الإدارية السليمة وتهيئة البيئة المستقرة القابلة للتنبؤ لأنشطتها العملية. ناهيك عن أنه يجري أيضا في بعض البلدان خصخصة حتى تلك المجالات التي كانت تقليديا تابعة للحكومة، كإجراء البحوث وجمع البيانات.

٣٤ - إن سد فجوة البيانات يتطلب استراتيجية تشاركية أوسع نطاقا في جمع البيانات وتقييمها تضم في إطارها الحكومات والعلماء والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص (بما فيه الصناعة) والسلطات المحلية بل وعامة الجمهور، في جهود متناغمة لتوثيق القضايا والاتجاهات الرئيسية واتخاذها أساسا للقرارات الإدارية على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. ومؤدى ذلك ضرورة توسيع أساس العمل المتعلق بتوفير المعلومات اللازمة لصناع القرار، حسبما يشير بذلك جدول أعمال القرن ٢١.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8، والتصويب) القرار الأول، المرفق الثاني.

(٢) A/AC.237/18 (part II)/Add.1، والتصويب ١، المرفق الأول.

(٣) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٦، الملحق رقم ٨ (E/1996/28)، الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٥/٤.

- - - - -